2 : الضرائب

المفهوم الضيق للضرائب يرى أن الدولة تقتصر مهامها على إدارة المرافق العامة وتوفير الأمن، وبالتالي، تُعتبر الضرائب وسيلة لجمع الأموال اللازمة لهذه المهام فقط ، و يؤكد آدم سميث على أهمية الحكومة التي تنفق بأقل قدر ممكن وتفرض ضرائب قليلة، أما **المفهوم الواسع** فقد تتطور مجال الضرائب استجابة للأزمات الاقتصادية والحاجة إلى حلول، و تتحول الدولة من كونها مجرد "حارس" إلى كيان يتدخل بشكل فعال في الاقتصاد، مستخدمة الضرائب لدعم وتوجيه النشاط الاقتصادي ومواجهة التحديات الاقتصادية

أ- تعريف الضرائب: يعرف الفقيه الفرنسي جيز(Geze Gaston) الضريبة : أنها اقتطاع نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة، وتعرف كذلك : الضرائب تعتبر فريضة نقدية تقتطعها الدولة أو من ينوب عنها و بصفة نهائية دون أن يقابلها نفع خاص ، تفرضها الدولة طبقا للقدرة التكليفية للممول ، وتستخدمها في تغطية النفقات العامة.

وبذلك فإن الضرائب هي مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة أو احدى جماعاتها بصفة نهائية وبدون مقابل .

ب- خصائص الضرائب :يتضح مما سبق ان الضريبة تتميز بالخصائص التالية:

-اقتطاع نقدي: في الوقت الحالي، تفرض الضرائب عادة على شكل نقود، مما يعكس الطابع النقدي للمعاملات الاقتصادية، وهذا يتماشى مع طبيعة النظم الاقتصادية المعاصرة التي تعتمد على النقود كوسيلة رئيسية للتبادل والتجارة. في المقابل، في الأنظمة البدائية والقديمة، كانت الضرائب تفرض عادة في شكل عيني، حيث كانت المعاملات تتم بشكل عيني دون استخدام النقود.

-الضريبة إلزامية: تعني أن الفرد ملزم بدفعها دون وجود خيار لديه بالرفض، حيث يجب عليه تقديم مبلغ معين من الأموال إلى الدولة بغض النظر عن مدى استعداده أو رغبته في القيام بذلك في هذا السياق، يفرض القانون الضريبي واجبًا قانونيًا على الأفراد لتقديم تلك الأموال لتمويل نشاطات الحكومة ،ونظرة لخطورة هذه الحالة فإن فرض الضريبة لا يكون إلا بقانون معناه وجوب إصدار قانون من الهيئة التنفيذية المصادقة عليه من قبل الهيئة التشريعية، ثم صدوره في الجريدة الرسمية.

- تدفع الضريبة بصفة نهائية: دفع الضريبة يعتبر التزامًا نهائيًا، حيث يفترض أن الفرد الذي يسدد مبلغ الضريبة لا يتوقع استردادها، ولا يحق له المطالبة بإعادتها من قبل الدولة، طالما تم دفعها وفقًا للقوانين النافذة ،حتى في حالة عدم استفادة الفرد من خدمات الدولة، فإنه لا يحق له استرداد المبلغ المدفوع، وذلك استنادًا إلى الالتزام النهائي الذي يتحمله المكلف بسداد الضريبة.

- تدفع الضريبة بغير مقابل خاص: يعتبر فرض الضريبة في كثير من الأحيان تحملًا ماليًا يفرضه الفرد كجزء من التزامه تجاه الدولة ،و يشكل الدفع الضريبي جزءًا أساسيًا من العقد المالي الذي يربط الفرد بالحكومة، حيث يُفترض أن يتحمل الفرد هذا العبء المالي من أجل تقديم الخدمات العامة والبنية التحتية التي تعود بالنفع على المجتمع بأسره.

3: القواعد الأساسية للضريبة:

أ - قاعدة العدالة (المساواة) : قاعدة العدالة في مجال الضرائب تعني أن جميع أفراد المجتمع يجب أن يشاركوا بتكاليف الحياة العامة وتمويل الخدمات العامة والمشاريع الحكومية بطريقة عادلة ومتساوية. وفقًا لهذه القاعدة، يجب أن يكون حجم التحمل الضريبي متناسبًا مع القدرة الاقتصادية لكل فرد

ب- قاعدة اليقين : قاعدة اليقين هي مبدأ في القانون الضريبي ينص على أن الضريبة يجب أن تكون واضحة ومعينة في جميع جوانبها، و يشمل ذلك توضيح القيمة المطبقة للضريبة، وتعريف الوعاء الضريبي، وتحديد الجهة الإدارية المسؤولة عن تحصيل الضريبة، بالإضافة إلى ذلك يجب أن تُشير القاعدة إلى الطرق المتاحة للاحتجاج على الضريبة، سواء من خلال الاعتراض الإداري أو اللجوء إلى القضاء.

ج- قاعدة الملائمة في الدفع: تهدف إلى تحديد الوقت المناسب لتسديد الضرائب بما يتناسب مع القدرة المالية للمكلف. يمكن تحقيق ذلك من خلال استخدام أساليب متنوعة، سواءً كان ذلك عبر خصم الضريبة عند المصدر، كما يحدث في حالة الضريبة على الدخل، أو عن طريق تبني نظام تقسيط للدفع

د - قاعدة الاقتصاد : المقصود بهذه القاعدة هو وجوب تقليل النفقات والتكاليف التي تتكبدها الحكومة أو الجهات المسؤولة عن تحصيل الضرائب إلى أدنى حد ممكن

،وبالتالي يُفضل أن تكون هذه التكاليف ضئيلة ومحدودة قدر الإمكان و تتطلب هذه القاعدة تجنب إقامة هياكل إدارية ضخمة وتوظيف عدد كبير من الموظفين، حيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع تكلفة تحصيل الضرائب.

4: أهداف و تقسيمات الضرائب:

أ- أهداف الضرائب على الصعيد الاقتصادي: تتمثل أهداف الضرائب على الصعيد الاقتصادي فيما يلي:

-استخدام الضريبة لتشجيع بعض النشاطات الإنتاجية :عدة دول اعتمدت استخدام الضرائب لتعزيز بعض القطاعات الاقتصادية مثل السياحة، الصناعة، والزراعة، حيث قررت إعفاء هذه النشاطات من الضرائب، سواء بشكل دائم أو جزئي. هذا الإجراء يهدف إلى تعزيز النشاط الاقتصادي في تلك القطاعات، مما يشجع على الاستثمار ويسهم في تحفيز النمو الاقتصادي وتحسين فرص العمل.

- استخدام الضريبة لمعالجة الركود الاقتصادي: للتعامل مع فترات الركود والانكماش الاقتصادي، تتخذ الحكومة إجراءات مثل تحفيز القوة الشرائية للفئات ذات الدخل المنخفض من خلال خفض ضريبة الدخل وزيادة الإعفاء الضريبي ،كما يمكن تقليل معدلات الضرائب غير المباشرة، خاصة تلك المتعلقة بالسلع الأساسية ، وفي حالة الازدهار الاقتصادي ، يمكن استخدام السياسات الضريبية لتحقيق التوازن الاقتصادي، مثل زيادة الإنفاق الحكومي ورفع الضرائب على الدخل والسلع غير الأساسية لتخفيض القوة الشرائية، و يمكن أيضاً تحفيز المشاريع الإنتاجية من خلال خفض الضرائب على رأس المال والادخار.

-استخدام الضريبة لمنع التمركز في المشاريع الاقتصادية : يتجه العصر الحالي نحو التمركز الاقتصادي، خاصة في النظم الرأسمالية وظهور الشركات متعددة الجنسيات، ويُعتبر هذا التمركز مظهرًا من مظاهر التمركز الاقتصادي و لمنع هذه الظاهرة، يُقترح فرض ضرائب خاصة على اندماج الشركات التي تتجه نحو التمركز ،و يتم ذلك من خلال فرض ضرائب على كل مرحلة من مراحل الإنتاج في الشركات المتجهة نحو التكتل، مما يؤدي إلى زيادة تكلفة السلع المنتجة ونتيجة لذلك، يتم تقليل ظاهرة التمركز والتكتل في النشاط الاقتصادي.

- استخدام الضريبة لتشجيع الاستثمار والادخار : يتم ذلك عندما تعفي الحكومة عائدات سندات التنمية الخاصة بها من أية ضرائب، بهدف تشجيع على شراء هذه السندات أو تقديم حوافز للمستثمرين و يمكن أيضاً تقليص الضريبة المفروضة على الودائع في صناديق الادخار أو أي استثمار مالي آخر يسهم في دعم الاقتصاد الوطني.

5– تقسيمات الضرائب:

بعد تقسيم الضرائب إلى فئتين رئيسيتين، وهما الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، يتفق معظم الفقهاء الاقتصاديين على أن الضرائب المباشرة تشمل الضرائب على الدخل والثروة، في حين تعتبر الضرائب غير المباشرة ضرائباً على التداول والإنفاق، وفيما يتعلق بمعيار التمييز بين هاتين الفئتين من الضرائب ، اتفقت غالبية الفقهاء على أن معيار الثبات والاستقرار يعتبر الأهم، حتى وإن كان هذا المعيار نسبياً ، ويُقصد بمعيار الثبات والاستقرار مدى استقرار وثبات المادة التي تخضع للضريبة ، فتعتبر الضريبة مباشرة إذا كان مكونها يتميز بالثبات والاستقرار، مثل الضريبة العقارية أو الضريبة على الدخل الإجمالي للأرباح الصناعية والتجارية، ومعايير أخرى، بينما تُعتبر الضرائب غير المباشرة إذا كانت متعلقة بتصرفات عرضية متقطعة، كما هو الحال في ضريبة القيمة المضافة، التي تُفرض كضريبة على استهلاك واستيراد بعض السلع.

أ- الضرائب المباشرة:

الضريبة المباشرة تفرض على الدخل ورأس المال، وتعتبر بعض الأشخاص أنها تحقق العدالة في التكليف و تستهدف قدرة الأفراد المالية وتعتبر ثابتة لأنها تستند إلى الدخل الذي لا يتأثر بإرادة الأفراد أو مستوى إنفاقهم ،و يعتبر البعض أنها تحتاج إلى عدد قليل من الموظفين وتساهم في توعية المكلفين بالأعباء الضريبية. ومع ذلك، يتم انتقادها لعدة أسباب، بما في ذلك اتهامها بإحداث عدم المساواة وسهولة تلاعب السلطة الضريبية لصالح بعض الفئات كما يتعذر زيادة هذه الضرائب بسرعة مع زيادة الثروة الوطنية، مما يؤدي إلى صعوبة تأمين الموارد اللازمة لتلبية النفقات العامة.

ومن أمثلة الضرائب المباشرة :

- **الرسم على النشاط المهني** : هو نوع من الضرائب يفرض على رأس المال الذي يتم تحقيقه من خلال النشاط التجاري بأشكاله المختلفة و يشمل ذلك التجارة، سواء كانت خدماتية أو تتعلق بشراء وإعادة البيع، ويمكن أيضًا أن يشمل الإنتاج والمهن الحرة.

- **الضريبة على الدخل الإجمالي:** وهي متعددة

***الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح التجارية والصناعية** : وهي ضريبة تفرض على الأرباح العائدة من الأعمال التجارية والصناعية.

***الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح غير التجارية :**وهي ضريبة تفرض على الأرباح العائدة من المهن الحرة كالمحاماة ومكاتب الدراسات والعيادات الطبية الخاصة ... وغيرها.

***الضريبة على الدخل الإجمالي على الدخل العقاري:** وهي ضريبة تفرض على الدخول التي يجنيها أصحابها من إيجار العقارات المبنية وغير المبنية، سواء كانت محلات تجارية أو محلات سكنية، أو أراضي زراعية .

***الضريبة على الدخل الإجمالي على الأجور**: وهي ضريبة تفرض على كل أجر يأخذه العامل سواء كان يعمل في القطاع العام أو القطاع الخاص، مع مراعاة بعض الأجور التي قد أعفاها القانون من هذه الضريبة إذا لم تبلغ النصاب القانوني المحدد.

***الضريبة على أرباح الشركات :** وهي ضريبة تفرض على الأرباح العائدة من الأعمال التجارية والصناعية و الخدماتية التي تمارسها الأشخاص المعنوية الخاصة.

ب : ضرائب غير مباشرة: الضرائب غير المباشرة هي الضرائب التي تُفرض على وقائع معينة تمثل إنفاقًا أو تداولًا لعناصر الثروة، بدلاً من تحميلها مباشرة على الدخل أو الأرباح و تتميز هذه الضرائب ببعض المزايا والعيوب.

من بين المزايا الرئيسية للضرائب غير المباشرة هو أنها يمكن تحصيلها بسهولة، حيث يدفع المكلف هذه الضرائب دون شعور كبير بالتأثير الضريبي و يمكن للأفراد دفع هذه الضرائب دون علم مباشر أثناء قيامهم بالشراء، مما يساهم في تحقيق إيرادات إضافية للحكومة، و تزيد الضرائب غير المباشرة بمجرد زيادة

مستويات الاستهلاك وتطور الثروة، وهو ما يجعلها خيارًا شائعًا للحكومات عند الحاجة إلى تعبئة موارد مالية إضافية.

على الجانب الآخر، تواجه الضرائب غير المباشرة بعض العيوب، خاصة في فترات الأزمات والحروب حيث يمكن أن تتراجع إيراداتها بسبب تقليل مستويات الاستهلاك وتقلص حجم التداول بالإضافة إلى ذلك، يُعد عيبًا آخر لها هو عدم تناسبها مع القدرة التكليفية للأفراد، حيث تفرض عادة على السلع الضرورية، مما يجعلها تشكل عبئًا أكبر على الطبقة الفقيرة ، ومن بين الضرائب غير المباشرة الشائعة تكون الرسم على القيمة المضافة نموذجًا بارزًا لهذا النوع من الضرائب.